

# الإسلاميون:

## من شعارات الهوية إلى إكراهات الوظيفة

إبراهيم أمهال  
باحث مغربي



قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

جميع الحقوق محفوظة  
مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث

All rights reserved  
Mominoun Without Borders

## تقديم:

احتلت الحركات الإسلامية بتشكيلاتها المختلفة موقع المعارضة الرئيسي للأنظمة الحاكمة في الدول العربية وللقوى الدولية المهيمنة على مصائر السياسات الوطنية وكذا النخب المرتبطة بها ثقافياً واقتصادياً، ولذلك لم يكن مفاجئاً للمتبعين أن تكون حركات الإسلام السياسي هي التيارات الأكثر بروزاً وتصدراً للمشهد العام بعد الانتفاضات والثورات؛ بحكم تجذرها العقائدي والتنظيمي. وإلى جانب هذا الموقف المبني على تحليل تاريخي عميق، برزت آراء متسرعة، خصوصاً في وسائل الإعلام، نتحدث عن "فرصنة" الإسلاميين للثورة "وانقضاضهم" عليها. مما أدى بعد ذلك إلى انقسام حاد بين النخب المسماة "إسلامية" و"مدنية" حول شرعية أي منهما في قيادة الشعوب في مرحلة "ما بعد الثورة" رغم أن هذه النخب كلها تنتمي إلى بنية النظام القديم بمعناه الواسع سواء كانت في الحكم أو في المعارضة.

إن دراسة التشكل التاريخي للحركات الإسلامية في مستوياتها الفكرية والاجتماعية والسياسية هي وحدها الكفيلة بفهم المآلات التي يظهر بها واقع ما بعد الثورات في بلدان الربيع العربي خاصة، وفي باقي البلدان على العموم. وإن كان من دور للحراك السياسي فهو ليس إنشاء هذه الحركات ومدتها بالقوة التنظيمية أو الأيديولوجية لأن هذا قد توفر لها منذ زمان، وهو ما يفسر تقدمها في كل الانتخابات إجمالاً، وإنما سيكون فرصة للتسريع بإدخالها في معترك جديد لم تنتهياً له أصلاً، وهو تدبير الشأن العام في أوضاع تتميز بالهشاشة الشديدة وارتفاع سقف المطالب وتعقد العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية التي تصنع السياسات العمومية، وهذا ما سيكشف مكامن الضعف المستترة في سياق معارضتها للأنظمة السابقة ويحول ما كان يعتقد بأنه عنصر قوة أي الامتداد الجماهيري إلى ورطة حقيقة تتمثل في صعوبة تدبير المرحلة الانتقالية بأعطابها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وصعوبة تأمين الانتقال السياسي بسبب حجم الصراع الأيديولوجي المتراكم مع الأطراف المخالفة، وعدم ترسيخ تقاليد الحوار والتفاوض والاعتراف بالآخر. وليست أوجه العجز هذه في الواقع إلا مظهراً لطبيعة تشكل هذه التنظيمات والسياقات الفكرية والاجتماعية التي أنتجتها، وطبعتها بانغلاق فكري وتنظيمي مزمن وجعلها جامدة على شعارات عامة كانت تصلح للاستقطاب والاعتراض ولكنها لا تنفع في التدبير والبناء.

## أولاً - الحركات الإسلامية: محددات النشأة

### 1. المحدد الحضاري: التاريخ والإيديولوجيا (صدمة التحديث)

يجمع مؤرخو التنظيمات الإسلامية أنها تنتمي زمنياً إلى القرن العشرين، وتقترب تاريخياً بصدمة الاستعمار الأجنبي وسقوط رمز الخلافة الجامعة وظهور الدولة القطرية العربية، أي أنها ببساطة نتاج شرعي لصدمة الحداثة رغم كل المحاولات التي يقوم بها بعض الباحثين المنتمين لهذه الحركات لإرجاعها إلى نمط تاريخي متكرر وهو التجارب التجديدية المعروفة في التاريخ الإسلامي. والمقارنة لا تصح في هذا الموضوع لأن التجارب المعروفة في التاريخ الإسلامي كانت تفرز في سياق داخلي بحت، يتأثر نسبيًا بالعوامل الخارجية الطارئة والظرفية مثل التجارب الفكرية للغزالي وابن تيمية، أو التجارب السياسية لصالح الدين الأيوبي في مصر أو ابن تاشفين في المغرب، إذ أن الاجتماع السياسي آنذاك كان يتحرك بمفاعيل ذاتية تتأثر جزئياً بالغزو الأجنبي الذي كان عسكرياً محضاً، ويكتفي بقضم بعض الأطراف التي يتم استردادها بعد حين مثل غزو الصليبيين والتتار، أما تجربة التحديث المعاصرة فهي مختلفة تمام الاختلاف، فهي قد جاءت بعد أن استنفذت الحضارة الإسلامية قدرتها على العطاء ودخلت في دورة خمود طويل تلتها حملة اختراق شامل من نموذج كان يتشكل في الضفة الأخرى للأبيض المتوسط، وعلى مدى قرون؛ ويحمل تصوراً جديداً للإنسان والكون والتاريخ؛ ويتوسل بأدوات ومناهج لم يكن العقل المسلم قادراً حتى على تخيلها. وقام بحملة غزو متعددة الاتجاهات في القارات والشعوب وفي أسرار الطبيعة وخابيا الكون. فكان الاستعمار بداية تفكك البنى التقليدية بشكل عميق رغم المقاومة التي تبديها بعض الفئات والقطاعات؛ إذ أن هذه المقاومة نفسها سرعان ما كانت تتمثل النموذج الوافد وتعيد استعماله في إطار مواجهته فكانت من حيث لا تشعر تستكمل مشروعه من حيث تدعي مناهضته. ويتجلى مصداق هذا الكلام في أن الحركات الإسلامية كلها عبارة عن تنظيمات إدارية حديثة بكل معنى الكلمة وتتوسل بأنواع التقنيات المتوفرة وتشتغل عموماً داخل الأطر القانونية والدستورية للدولة القطرية الحديثة وتسعى إلى الفوز بالانتخابات رغم تأخر بعضها عن ذلك (حال السلفيين الذين كانوا يحرمون التحزب والانتخابات ثم أصبحوا أشد المنافسين فيها) وتتحدث أدبيات منظريها عن البدائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إطار التصور الحديث للمجتمع. رغم كل الأفتعة التي تخفي هذه الحقائق من خلال تلبسها بمفردات تراثية أو استلهام نماذج تاريخية؛ سرعان ما يتم التنازل عنها

تحت ضغط واقع سيرورة التحديث؛ مع تغليفها بفتاوى الجواز التي تحافظ على رصيد الاستعلاء المعنوي والامتلاء الروحي ولو شكليا.

## 2. المحدد السياسي: الدولة القُطرية "الحديثة"

لا نقصد بوصف الدولة القطرية بالحديثة كونها تجسد النموذج الأوروبي للدولة، فذاك سياق مختلف ولكن نقصد بها أنها لم تكن أبدا معروفة بهذا الشكل، فالمجال الحضاري العربي الإسلامي كان يعرف حراكا سياسيا من نوع آخر، فالدولة كنت تمتد حدودها لتشمل أراضي واسعة وقوميات مختلفة؛ أو تضر حتى لا تتجاوز تخوم مدينة واحدة حسب تقلبات موازين القوى. ولم تكن الهوية محددا أساسيا للانتماء للدولة وإنما الولاء السياسي المتقلب، وهذا ما كانت تجسده الإمارات والسلطنات المختلفة والمتغيرة، فالحدود الروحية كانت أوسع من ذلك بكثير وتمتد لتغطي كل ما كان يسميه الفقهاء بأرض الخلافة أو دار الإسلام.

أما الدولة القطرية فقد ظهرت مع الاستعمار والتقسيم محاولة استنبات هوية جديدة على أساس الانتماء للأرض والشعب (الوطن)، وهو ما كان يعوز كثيرا من الدول التي نشأت على طاولة التقسيم، فكانت البداية الأولى مشوهة؛ تلتها عملية استيراد الإدارة الحديثة التي تلبست بالثقافة التقليدية. وفي ظل انقسام حاد بين نخب متعلمة محظوظة وجماهير أمية مستبعدة؛ تشكلت الأنظمة السياسية التي كانت تعوزها الشرعية نظرا لغياب هوية الدولة من الأساس، فعوض هذا النقص بعنصرين متكاملين هما الولاء للقوى الخارجية وإحكام القبضة الأمنية على المجتمع من خلال حكم العسكر والحزب الوحيد وشراء ولاء النخب المنافسة بتوزيع المنافع الريعية في دوائر القرب والاصطفاء. هكذا انكسرت أحلام التحرر الوطني على حافة التزاوج غير الطبيعي بين حطام البنيات التقليدية وأدوات الحداثة المعطوبة.

وفي هذا السياق ظهرت تيارات معارضة للحكم على أساس الإيديولوجية الماركسية أو القومية أو الليبرالية، ولكنها لم تكن قادرة على التمدد الشعبي الكافي لإحداث توازن سياسي مع النظام بسبب شدة القمع من جهة ومسافة البون الشاسع بين هذه الإيديولوجيات وثقافة الجماهير. فكان من الطبيعي أن يعرف عقد السيتينيات الموجة الثانية لتشكيل التنظيمات الإسلامية في أغلب البلدان العربية مستفيدة من حالة الانسداد في الحكم ومن الهزائم المتوالية للأنظمة والنخب على السواء.

ورغم أن كثيرا من هذه الحركات أو بعض هوامشها المستقلة كانت انقلابية في مراحلها الأولى؛ نظرا لسيادة ثقافة الانقلاب في التجربة السياسية لعدد كبير من الدول، فإنها تحولت مع مرور الوقت إلى حركات علنية تبحث عن الشرعية سواء قبلت الأنظمة بذلك وسمحت بإدماجها الجزئي أو رفضت وقابلتها بعنف وقمع،

إذ أن الملاحظ أن أغلبها الأعم كان يبحث عن الوصول إلى الحكم بأقل الخسائر وفي إطار السقف المسموح به رغم ما يقتضيه ذلك من تقديم تنازلات إيديولوجية وسياسية قد لا تقبلها القواعد الجماهيرية للتنظيمات بسهولة.

إن التجربة السياسية للحركات والأحزاب الإسلامية خلال العقود الأخيرة قد مكنتها من اكتساب خبرة كبيرة في المعارضة والتعبئة واصطياد الأخطاء، ولذلك وفر لها ذلك رصيذا هائلا من الشرعية الشعبية مسنودا بالنقاء الملازم لعدم تحمل مسؤولية الشأن العام، فكان سقف شعاراتها مرتفعا سواء فيما يتعلق بقضية فلسطين أو العلاقات مع القوى الكبرى أو المطالب الاقتصادية والاجتماعية التي فطنت اليها في الفترة الأخيرة؛ إضافة بطبيعة الحال لمعركة الهوية التي كانت مجال قوتها بامتياز؛ والتي كان نشاطها الدعوي قائما على إبراز التناقض الكبير بين الواقع السيئ المنحرف والحلم التاريخي المثالي المسنود بقصص ونماذج تفنن الخطباء في تحميلها بشكل يثير وجدان الجماهير المحرومة والطامحة إلى واقع أفضل.

وقد أدى هذا الشعور بالقوة التنظيمية والجماهيرية والايديولوجية إلى نوع من الانكفاء على الذات وضمور الحس النقدي (إلا من بعض الأفراد) وانسداد المراجعة الفكرية، بل وأدى ذلك إلى صعود نخب ضحلة التكوين إلى القيادة تستمد شرعيتها من قوتها المالية أو رمزيها الدينية أو الخطابية أو احترافها الإداري البيروقراطي. فكانت صورة أخرى لجمود الواقع السياسي ككل، فصارت الأنظمة تستعملها في إطار التوازنات المتغيرة فتتحالف معها أحيانا لإقصاء خصوم آخرين أو تستبدها وتقمعها لإرضاء قوى خارجية. ولم تكن لدى قيادات هذه التنظيمات حاجة إلى أي مشروع؛ بل ركنت إلى مكتسباتها الظرفية واكتفت بلعب دور الفزاعة تجاه الخارج والنظام الحاكم والقوى الأخرى، وهذا ما قلص حتى من فرص مد الجسور مع الأطراف وتوسيع دائرة الحلفاء بسبب طغيان الطهرانية والاستعلاء، فكانت تخوض معاركها المنفردة، وحين تعجز عن الحسم تقدم المزيد من التنازلات إلى أن تحول الهدف الرئيسي لدى بعضها إلى مجرد الحفاظ على البقاء.

### 3. المحددات الاجتماعية والاقتصادية (المطلق في النسبي)

يعزو خطاب الحركات الإسلامية ظروف وأسباب تشكلها إلى عوامل ثقافية محضة معزولة عن سياقاتها الاجتماعية. ولعل مرد ذلك إلى الحذر الشديد من السقوط في مطب التحليل الوضعي المولوع بالتفسير المادي لحركة الأفكار، وكذا إلى محاولة استلهام التجربة النبوية باعتبارها حركة تحول عقائدي محض من الباطل إلى الحق لا يمكن أن تتأثر بأية عوامل تاريخية تقلل من قداستها وسموها. والواقع أنه لا يمكن فهم حركة الفكر خارج جدليته مع المؤثرات الأخرى، وليس من اللازم لذلك القبول بأي من الحتميات المادية أو المثالية. فالحركات الإسلامية ككل الظواهر الإنسانية منشدة إلى واقعها بشكل لا يمكن فهمها إلا به.

فإذا كانت طبقة الأعيان التي تحالفت مع الاستعمار قد درست أبنائها في مدارس المدنية أو العسكرية وأنتجت الفئات الحاكمة بشكل مباشر أو غير مباشر في المراحل الأولى للاستقلال فإن الطبقات الفقيرة والمتوسطة التي تعلم أبنائها في المدارس الوطنية أفرزت نخبة جديدة هي التي قادت الانقلابات العسكرية وشكلت أنظمة الحكم في مرحلة موالية؛ ومن داخل هذه الطبقات برز الانشطار الواضح بين الفئات التي تبنت الايديولوجيات الماركسية والقومية والليبرالية، والفئات التي اختارت الايديولوجية الدينية، وازداد توسع هذه الحركات بتزايد الأجيال الجديدة التي تخرجت من المدارس الوطنية؛ مجسدة طموح القوى الصاعدة والطامحة إلى إعادة توزيع الثروة والسلطة؛ خصوصا بعدما تعرضت له من إقصاء ممنهج من طرف تحالف الطبقات الحاكمة مع الرأسمال الأجنبي، وفشل النماذج الاقتصادية والاجتماعية القائمة على استخراج الثروات الطبيعية وإعادة توزيعها بمعيار الولاء السياسي داخل منظومة من الفساد الإداري المعلن والمستتر.

وفي ظل هذا الانسداد الاقتصادي والاجتماعي؛ توالى الأزمات والتفاوتات بسبب الارتهان المستمر للتقلبات الخارجية؛ وضعف نسب النمو؛ وتراكم أجيال من المتعلمين العاطلين. فكان الاحتجاج الديني وجهاً آخر من أوجه الاحتجاج الاجتماعي، نظرا للرؤية الخلاصية التي ترى أن السبب الوحيد للأزمة الاقتصادية هو الفساد الأخلاقي الذي يمكن تعويضه بنموذج أخلاقي مغاير.

ولأن التراتبية الاجتماعية ليست معطى ثابتا باستمرار، فإن هذه التنظيمات بدأت تتأثر بمجمل التحولات البطيئة التي تفرزها عوامل متعددة، فقد امتد الفرز الاجتماعي إلى بنيتها الداخلية نفسها وتكونت فئات ميسورة تتقاطع مصالحها أحيانا مع مصالح الطبقات الحاكمة أو مع القوى الاقتصادية الخارجية، مما جعل الخطاب المستعمل في المسألة الاجتماعية يعاد تشكيله من جديد، فبعد أن تأثرت كثير من هذه الحركات بخطاب التيارات الاشتراكية في ضرورة إيلاء أهمية لمطلب تقليص التفاوتات الاجتماعية خصوصا في الثمانينات والتسعينات، عاد خطاب الهوية وصراع المرجعيات إلى الصعود للسطح من جديد على حساب الشعارات الأخرى. كما أصبح مطلب الديمقراطية السياسية مفصولا عن بقية الحقوق الأساسية؛ وكأن هذه الأحزاب صارت واثقة من نفسها وقدرتها؛ ويكفي أن يفتح لها مجال الولوج إلى الحكم حل المشاكل الأخرى بالتبعية.

## ثانيا - تجربة الحركات الإسلامية: المسارات والوظائف

تخضع الحركات الإسلامية، ككل الظواهر التاريخية لمؤثرات الظروف السابقة عن تشكلها ثم لتطور مسارها التاريخي وانعراجه، ونقصد بهذه المرحلة لحظة بروزها كتنظيمات قائمة وفعالة داخل النسيج الاجتماعي وكيفية تفاعلها مع الأحداث والمتغيرات واستجابتها لتحديات المختلفة، وهذا ما ينعكس عليها في النهاية ويطلع بنيتها الفكرية والتنظيمية.

## 1. الدعوة والصراع الإيديولوجي

عرف المجتمع الإسلامي طوال تاريخه أشكالاً من الصراع الإيديولوجي والعقائدي والمذهبي التي لها امتداداتها السياسية بالضرورة؛ إلا أنه كان يقع في الإطار الديني العام للهوية الجامعة، رغم كل اتهامات التكفير والتبديع والانحراف التي تبادلتها الفرق المختلفة، إلا أنه لم تكن تستطيع أن تخرج طائفة أخرى من الملة وتنتزع شرعيتها بالمطلق. وتبقى التجربة الاستثنائية الوحيدة هي محاولة اتجاه أهل الحديث بنسختها التيمية أو الوهابية إقامة فرز عقائدي على أساس الهوية داخل الأمة الإسلامية؛ إلا أن الظروف التاريخية لم تسمح بذلك لانعدام العوامل الخارجية التي يمكن أن تغذي هذه المخاوف وتضفي عليها المشروعية.

وبعد تشكل الدولة القطرية الحديثة برزت نخب جديدة تقيم اختلافها السياسي على أساس اختلاف المرجعيات الإيديولوجية التي تتميز بموجبه البرامج والاختيارات. ولم يكن الخطاب الإسلامي السلفي النهضوي قد دخل بعد غمار هذا الانقسام الإيديولوجي؛ باعتباره كان خطاباً جامعاً موجهاً إلى الخصم الخارجي بالدرجة الأولى. إلا أن تحول الفكرة الإسلامية إلى منافس على أرضية الصراع السياسي؛ أحدث شرخاً عميقاً بين النخب التي التبس لديها الاختلاف السياسي أو الفكري الخاضع للتقدير الظرفي مع الانقسام العقائدي الهوياتي. وإذا كان الإسلاميون يهتمون عادة بالتعصب والانغلاق الفكري فإن النخب الأخرى لم تكن أحسن حالاً منها؛ لكون الأفكار الحديثة الوافدة نفسها قد تحولت إلى عقائد جامدة في ظل الثقافة التقليدية التي تخترق كل النخب والتوجهات.

وقد استفادت الحركات الإسلامية على خلاف الحركات الأخرى من مجموعة من الامتيازات تتمثل أساساً في قربها من الثقافة السائدة لدى الطبقات الشعبية؛ ثم من اشتغالها في مجالات أخرى للاستقطاب لا تتوفر لغيرها مثل الإرشاد الديني والدعوة العقائدية والأخلاقية، إلا أن هذا النجاح الكمي في الاستقطاب صاحبه ضمور كبير في البناء النظري للفكرة وأشكال مواكبتها للواقع المتعين، فصار خطابها نسخة مبتسرة لا يشبه المرجعية التراثية التي كانت لها فعاليتها الواقعية في سياقها التاريخي؛ ولا يرقى الخطاب الحديث المستجيب لتحديات المرحلة، فكان رغم قدرته على الاستقطاب فقيراً على مستوى المضمون المعرفي.

## 2. المعارضة السياسية: صراع الشرعية

كان التنافر واضحاً منذ البداية بين النخب الحاكمة ذات التكوين الغربي وبين النخب الناشئة التي تمثلها الحركات الإسلامية؛ سواء على المستوى الإيديولوجي أو الارتباطات الخارجية أو المصالح الاجتماعية، ففي الوقت الذي كانت فيه النخبة الحاكمة تقود عملية التحديث الفوقي من خلال الاستمرار في تفكيك البنى التقليدية

وتعويضها بالوسائل والتقنيات الوافدة، كان خطاب الحركات الإسلامية يعكس حجم الاحتجاج والتذمر الذي تعبر عنه الفئات المتضررة ماديا ومعنويا من هذا الاستتباع الاقتصادي والثقافي، رغم أنها كانت تعبر عن هذا الاحتجاج بمضامين وشعارات هوياتية أكثر من تركيزها على حجم التفاوتات الاجتماعية ونهب الثروات الوطنية وتجريف مقدرات البلدان الضعيفة. وفيما يتعلق بالقضايا القومية كانت النخب الحاكمة تدعم شرعيتها الدولية بقبول المزيد من التنازلات سواء في قضايا الاستقلال الوطني أو بقايا الاحتلال أو المشاكل الحدودية من أجل الحفاظ على امتيازاتها في الحكم. في الوقت الذي برزت فيه الحركات الإسلامية كمدافع عن الحقوق القومية مثل فلسطين والعراق وقضايا التجزئ والتدخل الأجنبي. وبذلك اكتسبت مزيدا من الشرعية جعلها المنافس الأول للأنظمة الحاكمة، ومكناها في بعض الأحيان من الوصول إلى جزء من السلطة؛ وإن كانت مجرد شريك ثانوي؛ أو من الاستيلاء التام على الحكم في حالات استثنائية مثل إيران والسودان. ولكن صفة الصدام لم تزل مستمرة رغم ذلك؛ إذ إنها تحولت من المعارضة على المستوى السياسي الداخلي إلى دائرة الصراع الدولي حيث تمت محاصرتها من طرف القوى الغربية؛ فكأنها خرجت من إطار معارضتها لوكلاء الدول الكبرى في مرحلة ما إلى مواجهة هذه القوى بشكل مباشر، ولم يكن هذا الحصار ليترك فرصة محاسبية إنجاز هذه الحركات على مستوى تدبير الحكم، لأنه وفر ذريعة لإخفاء أي فشل داخلي تحت عنوان الحصار والضغط الخارجي.

وإلى جانب الحالات المعزولة التي كان ممكنا فيها للأحزاب الإسلامية أن تصل فيها إلى الحكم بطريقة ديمقراطية (حالة الجزائر وفلسطين) حيث جعلها خاضعة لقواعد المحاسبة السياسية والتداول على السلطة؛ لم يبق أمامها إلا التجارب الانقلابية المذكورة أو الانسداد الذي ولد حالات من العنف المسلح والذي لم يحض بالشرعية الشعبية الكافية وتحول إلى مجرد "إرهاب" مدان شعبيا ودوليا.

### 3. الوصول إلى السلطة: ورطة لا بد منها

لم يكن الوصول إلى السلطة ممكنا في ظل التوازنات الدولية القائمة في العقود السابقة إلا في حالات معزولة؛ إما بدعم شعبي يلتف حول قيادة كارزمية مثل الخميني في إيران، فكان ثمن هذه الفلته حرب الثمان سنوات قادتها دول "الجوار" نيابة عن القوى الدولية، أو انقلاب بالتحالف مع العسكر في السودان والذي انتهى بانقلاب العسكر أنفسهم على حلفاء أمس؛ وكانت الفاتورة هي حروب أهلية في عدة أقاليم انتهت بتقسيم السودان. ويمكن أن تكون الحالة التركية هي الاستثناء الوحيد المشروط بظروف خاصة؛ لا يمكن أن تتكرر بنفس التركيبة في البلدان العربية. أما في باقي التجارب فقد اكتفت بدور المعارضة الطويلة الأمد أو المشاركة الجزئية التي سرعان ما تنقضي بانقضاء الغرض منها من طرف السلطة الحاكمة، وفي ظل هذا الركود



السطحي كانت التحولات الثقافية والاجتماعية تتراكم بهدوء في العمق، وهذه سنة التاريخ، فقد كانت الأنظمة السياسية السابقة أشبه ما تكون بسدود تساعد على تجميع المياه التي تصل حداً غير قابل للحصر؛ فتهدم هذه السدود وتجرفها.

وككل حدث غير متوقع؛ فإن الثورات التي قادها الشباب وانخرطت فيها جموع الشعب؛ فاجأت كل القيادات التقليدية سواء في الحكم أو في المعارضة، لأنها استمرت لعبة شد الحبل فيما بينها إلى درجة أن كلا منها كان ينتظر إنهاك الخصم للانقضاض عليه مع مرور الزمن، ولذلك غفلت عن التحولات الجارية في قاع المجتمع، وحق أن تعد بسبب ذلك من عناصر النظام القديم.

وبما أن عملية الهدم اتخذت أشكالاً مختلفة حسب طبيعة الأنظمة السائدة ومدى تعقد علاقاتها الجيوسياسية وحجم تجذرها الداخلي، فإنها سقطت في النهاية تحت ضربات الاحتجاج الشعبي، ولم يكن يهم الشعوب التي عانت لمدة طويلة أن تفكر في البدائل المنتظرة وحق لها ذلك، فالذي يعاني من القيد والسجن لا يفكر إلا في الخروج منه. ولم تكن ترى من غاية إلا الحرية لأنها شرط كل فعل، فقد كانت تعول على حق الناس في الاختيار وانتداب السلطة الحاكمة التي يمكن أن تخضع للمحاسبة والعزل، ولم يكن في الساحة السياسية التقليدية من هو أكثر تأهيلاً من الحركات الإسلامية سواء على مستوى قوة التنظيم أو الامتداد الجماهيري أو الشرعية النابعة من موقع المعارضة ولهذا كان من الطبيعي أن تبرز بشكل لافت في كل الانتخابات الحرة التي نظمت للمرة الأولى في بلدان الثورة. ومن ثم انطلقت مخاوف الهيمنة من طرف واحد؛ والرجوع إلى العهد الماضي بشكل أشد قتامة حيث يتظاهر القهر السياسي مع القهر الديني، ورغم أن بعض هذه المخاوف كانت مشروعة إلا أن الأطراف التي تثيرها بالغت في تضخيمها إلى درجة أن تحولت الساحة السياسية إلى مجال للتنافس على الوصاية على الشعوب بدل العمل على بناء الأرضية الديمقراطية التي تسمح للجميع بالتداول وإرساء مرحلة جديدة. إذ أن وصول هذه الحركات إلى الحكم جاء في سياق ثوري مختلف يستحيل معه الرجوع إلى الماضي التسلطي وحتى إن كانت هناك محاولات لذلك من أي طرف، فإن ما أرسته الثورات العربية من شرعية للتحرر والمقاومة كفيلة باسترداد حق الشعوب في مصائرها في أي وقت.

### ثالثاً – الثورات وما بعدها: مخاض التحول

ليست الثورات الحالية إلا إيذاناً بالسقوط الهيكلي لأسس النظام القديم وأركانه، ولكن امتداداته التفصيلية والجزئية خصوصاً في الجوانب الثقافية والاجتماعية لن تتجاوز بسهولة، لذلك سيكون من الضروري استحضار سيرورة هذا التحول ورصد اتجاهاته من أجل فهم أعمق لموقع الحركات الإسلامية ودورها ومآلها.

## 1. سياق الثورة وتراكم القهر

لم يكن من العيب أن ترفع الجماهير شعارات مشابهة في كل ساحات الاحتجاج من قبل: حرية، كرامة، عدالة اجتماعية... إنها مفردات تختزل حجم القهر المتراكم والمركب بشقيه المادي والمعنوي. فإلى جانب ضيق مساحة المشاركة السياسية أو انعدامها، وتراكم الاقصاء الاجتماعي والاقتصادي، وحصار الحريات والحق في التعبير والتجمع كان هناك جانب كبير من القهر النفسي والوجداني المتمثل في الشعور بالدونية والإحباط وانسداد أفق التغيير عبر عنه الجزائريون بلفظ (الحقرة)، وهو ما شكل الرصيد الحقيقي لقوة الشارع إذ سرعان ما التحقت فئات شعبية كانت خارج دائرة الاحتجاج السياسي المباشر إلى عهد قريب.

وكان لهذا القهر وجه آخر يتمثل في التبخيس الذي مارسه النخب الحاكمة ضد ثقافة الجماهير فكان التمايز الاجتماعي يتجسد في مستوى العيش وفي الرموز الثقافية المصاحبة له، ولذلك كان من الطبيعي في مقابل التغريب الشكلي للطبقات المسيطرة أن تحتضن الفئات الشعبية رصيدها الثقافي والوجداني الممثل في الرموز الدينية؛ والذي يوفر لها شعورا قويا بالانتماء؛ وسندا لمواجهة عملية الاجتثاث الشامل التي تتعرض لها. ولم يكن غريبا كذلك أن تكون الشعارات الدينية والمساجد وأيام الجمعة هي نقط الالتقاء الرئيسية ومنطلق الحشود الهادرة في الساحات والتي كانت مستعدة لكل أنواع التضحية بسبب الامتلاء العاطفي والوجداني والقيمي الذي يكافئ أو يفوق القوة العسكرية والأمنية للخصم.

وإذا كانت فئات عديدة من الشباب المتعلم قد استطاعت اشعال الشرارة الأولى وتكسر جدار الصمت؛ فإن الأيام الموالية أثبتت أن الأقدر على حشد الجماهير وتوظيف الرموز الدينية كانت هي الحركات التي تمتلك خبرة سابقة في هذا المجال. وهنا برزت بقوة في بعض المحطات رغم ارتكابها لأخطاء عديدة، ورغم كونها لم تبادر إلى الاستجابة للحدث الكبير نظرا لانشدادها إلى بنية النظام السابق وضبط حركتها على إيقاعه لمدة طويلة من الزمن.

## 2. انفجار الثورة ودور "النخبة"

لقد كان انفجار العديد من الثورات عفويا بشكل كبير ولا تعني عفويته بطبيعة الحال انفصاله عن الممهدات التاريخية لحدوثه، وإنما كونه خارجا عن أي تخطيط أو إعداد من طرف منظميه؛ وخارج عن توقع خصومه أو أنصاره سواء في الحكم أو المعارضة؛ أو حتى في الدوائر الأجنبية.

وسرعان ما انتهت النخب المعارضة وإن بشكل مرتبك إلى ضرورة الانخراط في المد الجديد بعدما تأكد لها أن السفينة انطلقت وأن لا مجال للتسويات التي كانت تريد إنجازها مع النظام السابق في إطار استثمار

احتجاجات الشارع، ولكن حضور النخبة بتلاوينها الأيديولوجية لم يكن بالقدر نفسه في كل المراحل، فإلى جانب تردد عدد منها في الانخراط في البداية؛ بادر البعض إلى إعلان موقف مؤيد في وقت مبكر، وتحفظ البعض على نوعية الشعارات المرفوعة التي لا تلائم إيديولوجيته وكأنه كان يملك حق الاشتراط على الجمهور أن يقوم بالثورة على منوال خاص. وكانت التنظيمات السياسية الإسلامية أقل ترددا وأكثر براغماتية في الانخراط في الحراك الجماهيري بعدما تأكدت من اتجاه سيره، بخلاف التيارات الدينية الأخرى التي لم تستطع هضم مقتضيات المرحلة فأخفقت في إنتاج خطاب سياسي ملائم نظرا لاشتغالها الطويل بالشأن الدعوي والفقهية (حالة التيارات السلفية).

رغم أن التوجهات السياسية المختلفة حاولت تجميد خلافاتها خلال أيام الثورات الأولى؛ إلا أن بوادر الصراع كانت تنبعث بين الفينة والأخرى خصوصا في لحظات الحاجة إلى التفاوض مع النظام الآيل للسقوط أو مع القوى الخارجية الإقليمية والدولية. وبحكم أن جماهير الثورة وشبابها كانوا بدون قيادات سياسية محترفة، كان الأمر يؤول ببساطة إلى الرموز السابقة في المعارضة لتقوم بهذا الدور وكأنها بدأت في اكتساب الشرعية الثورية التي ستؤهلها لقيادة المرحلة القادمة.

وبالفعل ظهر الخلاف العميق إلى السطح مباشرة بعد سقوط الأنظمة ورجع الانقسام الحاد إلى الساحة السياسية بأشكال مختلفة وبدرجات متفاوتة، فرغم محاولات التوافق الظرفي سادت أساليب التآليب والكيد السياسي والإعلامي إلى درجة أصابت الجماهير بالإحباط الشديد والشعور بخيبة أمل من القيادات الجديدة التي انشغلت بتوزيع غنائم الحكم؛ أكثر من اهتمامها باستكمال مكاسب الثورة وتحقيق مطالبها. وإذا كان المظهر الخارجي لعجز النخبة هذا يتجلى في المجال السياسي فإنه يعود بجذوره إلى ما قبل الثورة، وأثر التكوين السياسي السابق، لأن أغلب النخب المعارضة سواء كانت إسلامية أو ليبرالية لم تكن تحلم بالمشاركة أو التداول على السلطة، ولذلك اكتفت بإنتاج خطاب مثالي معارض لإحراج الحكم. كما أن النخب التي طال أمدها في المعارضة أصبحت تحس وكأنه حان الوقت لقطع ثمار تضحياتها من مغامرات السلطة والثروة.

## رابعاً - ما بعد الربيع: تحديات تاريخية أم رهانات ظرفية

إن التأمل العميق في المسار التاريخي الذي تمثل الثورات مجرد محطة أساسية فيه، يبرز أنها إعلان بداية النهاية لمرحلة سابقة تميزت بكل الخصائص التي ذكرناها عن دولة ما بعد الاستقلال والمتسمة بالاستبداد والتبعية، وإعلان لمرحلة جديدة في أولى خطواتها. وما بين المرحتين مخاض عسير لتجاوز التحديات

التاريخية الكبرى التي تغيب أحيانا عن وعي "النخب" المشوهة التي تفتقد الرؤية الاستراتيجية وتشتغل بالصراعات والاستنزاف المتبادل، مما يدرجها نفسها في إطار النظام القديم الأيل إلى الزوال.

## 1. الإرث الثقيل وعجز الشعار

لم يكن شعار النهضة الذي رفع في بداية القرن العشرين اعتبارا، فالمتقفون الأوائل كانوا يدركون حجم البون التاريخي مع الحضارة المهيمنة، ومسافة التأخر الزمني والحضاري الناتج عن الركود الطويل، ولذلك لك يكونوا يختزلون أفكارهم في مطالب جزئية، ولكن هذا الوعي العام قد خفت صوته منذ الاستقلال الشكلي وبناء الدولة القطرية، فصارت الشعار الذي ترفعه الدولة هو مطلب "التنمية". وهو للتذكير مطلب جزئي مرتبط بالحاجيات الاقتصادية للدول الغربية الخارجة من الحرب العالمية الثانية بقصد تعويض عجزها البنيوي الظرفي، لأن هذه الدول قد أنجزت نهضتها منذ خمسة قرون. أما الدول القطرية التي خرجت للتو من الاستعمار وما زالت تحكم في إطار مجتمعات تمتد أسس قيامها إلى مرحلة الانحطاط فإن ما كان يقصها أكبر بكثير من مجرد تنمية اقتصادية، لذلك اختزلت هذه الشعارات في عمليات التأميم أو الخصخصة في غفلة تامة عن التبعية التقنية والعملية والحضارية للقوى الغالبة، أما النخب المعارضة فقد اختزلت شعاراتها في مطلبي الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وكان بنية الأنظمة السياسية القائمة على الاستبداد والتبعية كان من الممكن أن تسمح بإعادة توزيع الثروة والسلطة.

كانت الجماهير تنفعل أحيانا بالشعارات وتتبعها لحين من الزمن ثم انكفأت على نفسها وانشغلت بهومها اليومية تاركة مجال السياسة للمناكفة المستمرة بين النخب نظرا ليقينها بأن الأمور تسير وفق ما هو مرسوم سلفا وأن لا جدوى من تمثيل دور الكومبارس في مسرحية عبثية. ورغم أن الحركات الإسلامية استغلت هذا الفراغ وطرح ما يشبه شعارا عاما للنهضة الحضارية تحت مسميات عديدة مثل "البديل الإسلامي" إلا أنه لم يكن مبنيا على جهد نظري ولا بحث ولا استشراف للمستقبل، وإنما تم توظيفه في إطار تنازع الشرعية مع النظام القائم أو القوى المنافسة.

لقد كان من الطبيعي أن ينكشف هذا الوضع مباشرة بعد سقوط الأنظمة وزوال الأفعنة وتوقف الضجيج الإعلامي والدعائي، لتكتشف الأحزاب التي تولت السلطة بعد الثورة حجم التحديات التي تنتظرها في إدارة العلاقات الدولية والإقليمية أو في تحدي العجز الاقتصادي المزمن والتفاوت الاجتماعي الحاد.

لقد انكشفت عجز الشعارات الأيديولوجية لكل التيارات بما فيها الإسلامية والتي كانت تؤتي أكلها في مرحلة المعارضة المريحة، وتبين أن الأمر لا يعود فقط إلى صحة أو خطأ المرجعيات كما يتوهم، وإنما إلى

ضعف المجهود الفكري الذي كان ينبغي أن يبذل لتعويض العجز التاريخي وترتيب الحراك الاجتماعي. ولذا لا يستطيع أي كان مهما بلغت قوته التنظيمية أو امتداده الجماهيري أن يلعب دور المنقذ في هذه المرحلة، إذ أن عناصر القوة هذه أيضا مشروطة بظروف سابقة، فأى فشل في تحقيق هذه المطالب الملحة سوف ينعكس سلبا على الشرعية المكتسبة وينقلب ضدها. ويزيد من حدة المشكل ان النخب المتصارعة ما زالت لا تفهم حجم التحديات وإنما دخلت في ردود أفعال تحاول تفسير أي خلل على انه مؤامرة من الطرف المنافس أو من الجهة الخارجية الداعمة له، ولعل هذه الفرصة التاريخية دليل على ضرورة بروز نخب بديلة تفكر في البناء لا الهدم وفي مصلحة البلد وليس في السطو على المغنم وتملك من سعة الفكر والرؤية ومن أدوات الفعل ما يمكنها من تدشين خيارات بديلة.

## 2. تحديات الراهن وأفاق المستقبل

لقد كانت مسيرة التحديث عملية مخاض مؤلمة، تضافرت فيها عوامل العجز الداخلي الموروث عن الانحطاط، وعوامل التدخل الخارجي القاهر، فولدت ردود أفعال وتشنجات فكرية اجتماعية تعكس حالة الاضطراب والتحول القسري الذي انعكست آثاره على المجتمعات والأنظمة والتيارات الفكرية والسياسية، وكان الإسلاميون الفصيل الأكثر تجسيدا لأزمة الاصطدام بين عناصر الأصالة والحداثة، من حيث تزواج القيم الثقافية والمقولات التراثية مع الوسائل والتنظيمات الحديثة. وتبين أن تعدد التيارات الفكرية حتى وإن كان يبدو مظهر للتنوع في الأفكار إلا أنه يخفي وحدة القاعدة الثقافية والاجتماعية التي تحمله. إذ أن السلوك الثقافي والسياسي يكاد يكون متشابها بين الجميع نظرا لإغراء سلطة الدولة الحديثة والتي خلقت نوعا من الاستقطاب الحاد بين النخب والصراع من أجل الاستحواد على مكاسبها.

وتبين أن المهام التاريخية للأمة أكبر من أن يدعي حملها فصيل أو تيار مهما بلغت قوته التنظيمية أو نفوذه السياسي، كما تبين أن إرث المطالب الاجتماعية والاقتصادية عبء لا ينوء بحمله حزب أو جماعة، وأن أسئلة التجديد الفكري مسؤولية أجيال وليس فعل أفراد. ولعل هذا ما سيؤدي بعد أن تفشل كل محاولات الاستفراد بالقرار أو الاستقواء بالسلطة إلى تيقن الجميع بضرورة التفكير الجماعي الذي يستثمر التنوع باعتباره مصدر غنى وتكامل. وأن بناء الدولة ونظم الاجتماع وقاعدة الثقافة والقيم المشتركة أسبق من التنافس الانتخابي الذي لا يستوي في وضع الطائفية والاحتراب الداخلي وتفكيك البلد.

ولن يتحقق هذا الأمر إلا بإعادة ترتيب الأولويات بشكل يجعل من سؤال النهضة أولى التحديات، بما يقتضيه من مجهود نظري لا يستغني عن كل المدارس والاتجاهات، يليه في الأهمية الحفاظ على المكتسبات القائمة رغم هشاشتها وعدم المسارعة إلى هدم البيوت وتحطيم الأعمدة والجدران، فالدول القائمة وإن كانت من

منتجات التقسيم الاستعماري إلا أنها وفرت فرصا لزرع نوى المؤسسات وتحقيق ما يشبه الهوية الوطنية، ولا يمكن تعويضها إلا بتقويتها ثم تجاوزها نحو الأفضل إذا توفرت شروط ذلك بأشكال الوحدات الإقليمية على أسس واضحة وبطرق إرادية تشاورية. وأخيرا وليس آخر معركة تحرير الإنسان الذي هو الأصل والغاية في كل مشاريع النهضة، فالثورات التي تبدأ من تحسين أحوال الناس في التعليم والصحة والسكن والعدل لا يحق لها أن تطمح أبعد من ذلك، وتتوهم أحلاما خاتمية كالدولة الشيوعية أو الإسلامية أو القومية... وهي تدوس على أهم ما قامت لأجله وهو الإنسان.



MominounWithoutBorders



@ Mominoun\_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية  
ص.ب : 10569  
هاتف: 00212537779954  
فاكس: 00212537778827  
info@mominoun.com  
www.mominoun.com